



محتوى الرسالة

الإفتتاحية

تقرير مجموعة الأزمات الدولية: الحدود التونسية، الجهاد والتهدريب

مصر: منظمات مصرية ودولية تطالب بالتحقيق في عمليات القتل الجماعي عند فض اعتصامي الإخوان

مشروع قانون جديد حول المساجد يحدد مدينة الدولة

الحرية لجابر العاجري وولد الكانز

المنظمات الحقوقية والمهنية تندد ب «الكتاب الأسود» الصادر عن رئاسة الجمهورية

منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية تطالب بتضمين حرية التعبير في الدستور التونسي

أهمية حملات المناصرة لتبليغ مواقف المجتمع المدني

حسب استطلاع للمعهد الجمهوري الدولي: أغلب التونسيين غير مرتاحين للوضع الاقتصادي الحالي، يحبذون حكومة ديمقراطية ولم يقرروا بعد لمن سيصوتون

الذكرى الأولى لأحداث الرش بسليانة: سليانة لن تنسى

مؤتمرات وقيادات نسوية

تقرير هيومن رايتس ووتش حول زيارة أماكن الاحتجاز: طول في فترة الاحتجاز وغياب ضمانات الدفاع وتجاوزات مادية في أماكن الاحتجاز

بعد ثلاث سنوات على انطلاق الحركة الاحتجاجية في سيدي بوزيد: «دار لقمان أسوأ من حالها»



اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس الافتتاحية | تمنى لكم سنة جديدة مباركة، مفعمة بالصحة والسعادة لكم ولذويكم

يوم 14 جانفي 2014 ، تكون قد مرت ثلاث سنوات على ثورة الكرامة التونسية التي أذهلت العالم بزخمها الجماهيري وسلمية تحركاتها وطبيعة المطالب التي رفعتها، حيث عكست شعاراتها من شمال البلاد إلى جنوبها ترقى التونسيين للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وكذلك للعدالة الاجتماعية والشغل.

وكلنا يذكر الأمل العريضة التي تلت 41 جانفي 1102 حول بناء تونس جديدة على أساس ما نادى به المتظاهرون من شعارات وما استشهد من أجله الشهداء وما حلم به المناضلون الذين شملهم القمع والسجن والتنكيل خلال عقود من الديكتاتورية. ونجنا جميعا في إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، أكتوبر 1102، في ظروف شهد الجميع بشفافيتها ونزاهتها وحيادها. وان تحقق الكثير خلال هذه السنوات الثلاث على مستوى حرية التعبير وتكوين الأحزاب والجمعيات رغم العراقيل ومحاولات التضييق التي انتهجتها الترويكا الحاكمة ، فان هذه المرحلة الانتقالية بدت طويلة وصعبة وفي أحيانا عديدة مخيبة للأمل لأسباب يطول شرحها إننا نعتقد أن سنة 4102 ستكون حاسمة لا فقط بالنسبة للمرحلة الانتقالية ، بل وكذلك لمستقبل الديمقراطية في تونس، وستكون بداياتها، الانتهاء من صياغة دستور ديمقراطي يعكس طموحات التونسيين وتهيئة ظروف انتخابية تعزز ثقة التونسي في نزاهة عملية الاقتراع وإرجاع الأمل للمواطنين بإطلاق حلول جديرة لقضايا اقتصادية واجتماعية ملحة، مثل البطالة والغلاء المتصاعد للأسعار وهشاشة الوضع الأمني لذا ، و بمناسبة هذه السنة الجديدة، ندعو كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في تونس وخارج تونس أن نعمل جميعا على سلامة هذه المرحلة الدقيقة عبر إنجاز المسار الانتخابي أولا وتهيئة كل الظروف الموضوعية لبناء دولة القانون والديمقراطية والعدالة التي طالما حلمنا بها جميعا. كل عام واتمم بخير.



تقرير مجموعة الأزمات الدولية: الحدود التونسية، الجهاد والتهريب

أصدرت مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group تقريراً بعنوان "الحدود التونسية: الجهاد والتهريب" (عدد 148، نوفمبر 2013) جاء فيه بالخصوص إن تونس تغرق يوم بعد يوم في أزمة سياسية ذات أبعاد أمنية لا يمكن أن تخفى خطورتها. ورغم محدودية فاعلية الأعمال الإرهابية الآن، فإن تواترها قد غذى عديد الإشاعات وأضعف الدولة وزاد من حدة استقطاب المشهد السياسي. وعضو البحث عن حلول لتجاوز هذا الوضع الأمني الخطير، تتبادل أطراف السلطة، ذات الأغلبية الإسلامية والمعارضة الاتهامات والمسؤوليات حول تدهور الوضع. وحسب التقرير فإن الفراغ الأمني الذي رافق سقوط نظام بن علي وفوضى الحرب الليبية قد ساهما بشكل كبير في تسهيل عمليات التهريب. لكن وأن كان التهريب



دائماً جزءاً من المشهد الحدودي التونسي ومورد رزق متساكني الحدود، إلا أن عمليات تهريب المخدرات والأسلحة تعد من الأمور المزعجة اليوم. فمن الحدود الليبية، كما من الحدود الجزائرية تتسرب الأسلحة والمخدرات بأصنافها. إلا أن ما يعتبره التقرير ظاهرة جديدة وأشد خطورة على تونس هو التقاء الإجرام والإسلام المتطرف في ضواحي المدن والقرى الفقيرة وهو ما يمكن أن يؤدي إلى صعود عصابات تجمع بين التهريب والإرهاب. وان كانت الحلول الأمنية مؤكدة، إلا أنه، ومهما كانت الإجراءات والوسائل التقنية فإنها غير كافية، إذ أن سكان الحدود الفقيرين هم الأكثر قدرة على تسهيل أو منع دخول السلع أو الأشخاص، وفي واقع أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية المحبطة حالياً تصعب مطالبتهم بحماية تراب الوطن والحد من التهريب. في هذا الواقع الذي يمتاز باللاتباس وطنياً وجهوياً، تبقى إعادة الثقة بين الأحزاب السياسية من ناحية وبين الدولة وسكان الحدود من ناحية أخرى من العوامل المهمة، بل إن لها نفس أهمية المراقبة العسكرية والأمنية على الحدود. أما في المدى البعيد، فإنه لا يمكن الخروج من الأزمة الحالية دون توافق سياسي شامل حول مستقبل الأوضاع في البلاد. لكن إلى حد أعلان بوادر الخروج من نفق الأزمة السياسية ليست متوفرة، فالنقاشات حول رئاسة الحكومة وكتابة الدستور والقانون الانتخابي وهيئة الانتخابات لازالت تتعثر. وفي ظل عدم وجود حل لكل هذه الإشكاليات فإن أزمة الوضع الأمني ستتعمق.

مصر: منظمات مصرية ودولية تطالب بالتحقيق في عمليات القتل الجماعي عند فض اعتصامي الإخوان



بمناسبة إحياء اليوم العالمي لحقوق الإنسان، أصدرت 13 منظمة مصرية ودولية، منها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وهيومن رايتس ووتش بياناً مشتركاً تطالب من خلاله الحكومة المصرية أن تقرّ بمسؤوليتها في مقتل ما يناهز عن ألف شخص على أيدي قوات الأمن وذلك عند فضها لاعتصامي الإخوان المسلمين يوم 14 أوت 2013 (المصدر: موقع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان).



وطالبت المنظمات الممضية على البيان الحكومة المصرية باتخاذ خطوات باتجاه المحاسبة ، منها تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في أحداث القتل ، وتشترط المنظمات أن تتمتع اللجنة بالسلطة لاستدعاء المسؤولين والشهود وإصدار تقرير وتوصيات علنية. وقال بهي الدين حسن ، رئيس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان " أن مقتل سبعة من رجال الشرطة أثناء فض اعتصام رابعة العدوية لا يبرر العقاب الجماعي للمتظاهرين. " أما جو ستورك ، المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش فقال انه " لا يمكن للشعب المصري أن يثق في حكومته الجديدة ما لم يشهد خضوع المسؤولين ، بمن فيهم الموجودين في أعلى مستويات القيادة ، للمحاسبة على قتل المتظاهرين."

مشروع قانون جديد حول المساجد يهدد مدينة الدولة



حذر نشطاء المجتمع المدني من مشروع جديد تعتمده الحكومة تقديمه إلى المجلس الوطني التأسيسي حول تنظيم المساجد يرون فيه تهديدا لمدينة الدولة.

وينص الفصل السابع من القانون الجديد على وجوب «تخصيص مساحات لبناء معالم دينية في كل مخطط عمراني جديد» (الصباح نيوز 11-12-2013) أما الفصل 20 فيتطرق إلى الوظائف التربوية للمسجد ، في تنظيم دروس تدارك «للبنات والبنين» وكذلك «دروس في الأخلاق والتربية لعموم الناس» ويتجاوز المسجد الدور الديني والتربوي ليعطى صلوحية «إشهار عقود الزواج وختان الصبيان في المناسبات الدينية .» الى ذلك يعطي القانون للمساجد دورا في مواجهة الإلحاد وكل الأفكار الاديانية ، حيث يرمي الفصل 28 من القانون إلى توأمة المساجد من اجل «توحيد الرؤية لمجابهة الانحرافات العقائدية والفكرية والاجتماعية.»

ولم ينف السيد صادق العرفاوي ، مستشار وزير الشؤون الدينية، مشروع القرار واعتبره «مجرد مقترحات أولية» (المصدر السابق) أما السيد فاضل عاشور، كاتب عام النقابة الوطنية للإطارات الدينية فقد رأى في المشروع «حملة انتخابية مسبقة لحكومة النهضة تهدف لتقديم نفسها من دعاة الدين وهي بصدد زرع ألغام إلى الحكومة القادمة.» (المصدر السابق)

السيدة كلثوم كنو، الرئيسة السابقة لجمعية القضاة التونسيين ، بدورها نشرت على صفحتها الخاصة بشبكة التواصل الاجتماعي ، الفيسبوك، تحذيرا للرأي العام والنخب للمخاطر التي تنجر من تمرير هذا القانون قائلة :«انسوا الحوار الوطني وانسوا الكتاب الأسود -للمرزوقي- واهتموا بمشروع هذا القانون» الذي يستهدف الدولة المدنية(أفريكن مانجر 5 ديسمبر 2013) .



رسالة اللجنة

من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس

ديسمبر 2013

C.R.L.D.H.T

الحرية لجابر العاجري وولد الكانز



نشرت منظمة العفو الدولية نص رسالة للإمضاء ، موجهة إلى رئيس الجمهورية، محمد المنصف المرزوقي ، تطالبه فيها بالتدخل لإطلاق سراح جابر العاجري ، المحكوم بسبعة سنوات ونصف سجنا بتهمه نشر تعليقات "تسي للإسلام والمسلمين" و ذكرت المنظمة الرئيس التونسي بالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي أمضت عليه تونس والذي يضمن فصله 19 الحق في التعبير ونقد كل الأفكار، بما فيها الدين.

من ناحية أخرى نظمت لجنة الدفاع عن جابر العاجري والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وجمعية النساء الديمقراطيات والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان وشبكة دستورنا وجمعية "تحدي" وقفة أمام نزل أفريقيا ، يوم 13 ديسمبر 2013، حيث طالب المحتجون من مختلف الأعمار والمنظمات بإطلاق سراح جابر العاجري وولد الكانز الذي حوكم أخيرا بأربعة أشهر سجنا، ثم توجهوا حاملين الشموع إلى شارع مرسيلا ، مقر الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، أين أنهى المتظاهرون تحركهم ، في حين قدّم المحامون بعض النقاط القانونية حول المحاكمتين.

رئيسة جمعية النساء الديمقراطيات اعتبرت محاكمة جابر العاجري "فضيحة لتونس مابعد الثورة" (المغرب 14 ديسمبر 2013) من ناحية أخرى اعتبرت اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان أن محاكمة علاء اليعقوبي ، المعروف باسم ولد الكانز تأتي "ضمن الحملة التي تستهدف حرية الإبداع والفكر والمعتقد ، وهي حملة تسارعت وتيرتها بعد انتخابات أكتوبر 2011"

قررت محكمة الاستئناف ، يوم الخميس 19 ديسمبر 2013 نقض الحكم الابتدائي وإطلاق سراح ولد الكانز

المنظمات الحقوقية والمهنية تندد ب «الكتاب الأسود» الصادر عن رئاسة الجمهورية



أصدرت رئاسة الجمهورية عن طريق دائرة الإعلام والتواصل كتابا بعنوان: "منظومة الدعاية تحت حكم بن علي- الكتاب الأسود" وقد قدّم الكتاب على انه تحليل لنظام الإعلام والدعاية في عهد الديكتاتورية وتداول أسماء لإعلاميين قال أنهم قدموا خدمات دعائية للنظام بمقابل.

إلا أن المنظمات الحقوقية والمهنية عبرت عن تنديدها بهذا الكتاب. فالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان اعتبرته "تعديا خطيرا على سلطة القضاء، الجهة الوحيدة المؤهلة" للنظر في هذه القضايا" (09 ديسمبر 2013)

إلى ذلك أدان الائتلاف المدني للدفاع عن حقوق الإنسان الذي يضم عديد الجمعيات المهنية والحقوقية إصدار الكتاب "دون التشاور مع الهيئات المهنية والنقابية والحقوقية المعنية" ويعتبره "محاولة جديدة لإنشاء مناخ من الخوف والابتزاز من أجل الاستمرار في عرقلة أية

خطوة جادة لإعادة المشهد الإعلامي التونسي" كي يعدل على أسس "مهنية وأخلاقية طلبة وفق المعايير الدولية لحرية التعبير". (02 ديسمبر 2013) من جهتها أكدت النقابة الوطنية للصحفيين أن الكشف عن كل الأرشيف يجب أن يتم "دون انتقاء أو توظيف وفي إطار مبادئ العدالة الانتقالية وتحت إشراف قضائي" (بيان بتاريخ 04 ديسمبر 2013).



منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية تطالب بتضمين حرية التعبير في الدستور التونسي

طالبت خمسون منظمة من أعضاء ايفكس وشركاؤها من جمعيات مهتمة بحرية التعبير ، ومنها منظمة المادة 19، المنظمات الراقية للحوار الوطني أن تكرر كل منظمات المجتمع المدني جهودها من أجل أن يكون الدستور التونسي "أمودجا في منطقة تتكاثر فيها الاعتداءات على حرية التعبير"

واعتبرت الجمعيات المفضية على النداء أن النسخة الرابعة والأخيرة من مشروع الدستور "لا ترتقي إلى الالتزام بالمعايير الدولية لحرية التعبير"، بل وتتضمن مخاطر على الصحافة المستقلة.

فالمادة 31 من المشروع تفرض قيودا على الحق في الحصول على المعلومة إذا ما اعتبر أن الوصول إليها يمكن أن يحمل تهديدا "للأمن الوطني أو الحقوق التي يكفلها الدستور"، وهو ما يمكن أن يعيد إلى الأذهان "القيود المفروضة على حرية التعبير في دستور 1959" باسم المصلحة الوطنية والأمن الوطني.

كما اعتبرت المنظمات المفضية على النداء أن الصلاحيات الواسعة التي أعطيت إلى



"هيئة الإعلام" لا تفسح المجال إلى هيئات تعديلية أخرى مستقلة ، كما هو معمول به في الدول الديمقراطية الأخرى. وطالبت هذه المنظمات بالتأكيد على حرية التعبير في التوطئة ومراجعة القيود المفروضة بالمادة 30 و31 وإنشاء "هيئتين مستقلتين" واحدة لتعديل الإعلام السمعي البصري وأخرى تحرص على "ضمان الحق في الوصول إلى المعلومة."

أهمية حملات المناصرة لتبليغ مواقف المجتمع المدني



منذ نشأتها في أواسط تسعينات القرن الماضي ، لم تعول اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس على التمركات الميدانية والتظاهرات وصياغة التقارير ومساعدة مكونات المجتمع المدني على مجابهة آلة القمع التي فرضها نظام بن علي فقط ، بل كان لها ، دائما ، دور في حملات المناصرة وذلك لمجابهة آلة الدعاية القوية التي كانت تمتلكها السلطة وحشد المؤازرة والدعم للحركة الديمقراطية.

اليوم وأمام تعقيد الأوضاع في تونس ومحاولات السلطة السيطرة على الحياة العامة والضغط على المجتمع المدني وكذلك محاولات الهيمنة السياسية والثقافية والدينية وأمام الالتباس الذي لازال يرافق مفهوم الإسلام السياسي بعد سنتين من توليه السلطة وكذلك التباس علاقته بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، نرى ، مرة أخرى ، ضرورة مواجهة آلة السلطة الدعاية وذلك عبر شرح وجهة نظر المجتمع المدني لكل من يهمله مستقبل الديمقراطية في تونس بعيدا عن الدعاية والتشويه.

لذلك نظمت اللجنة لقاء في سترازبورغ يوم 19 نوفمبر 2013 بين نواب المعارضة التونسية بالمجلس التأسيسي ومكونات من المجتمع المدني من ناحية و أعضاء من البرلمان الأوروبي من ناحية أخرى ، شرح خلاله الطرف التونسي دقة الوضع في البلاد ، مؤكداً على غياب الإرادة السياسية للحكومة التونسية ، وخاصة عنصرها الأساسي حركة النهضة ، من أجل إنهاء المرحلة الانتقالية وإرساء أسس النظام الديمقراطي.

كما طالب النواب التونسيون الطرف الأوروبي ببناء فكرة أعمق عن الأوضاع في تونس مما يقع تسويقه رسمياً وتناول قضية مكافحة الإرهاب ، لا في بعدها الأمني بل كذلك في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

حملة المناصرة الثانية اتجهت إلى الولايات المتحدة ، حيث انتقلت مجموعة من نشطاء اللجنة إلى واشنطن من 8 إلى 11 ديسمبر 2013 وذلك بدعم من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

الوفد تقابل مع نشطاء مجتمع مدني و ممولين لجمعيات المجتمع المدني وكذلك مع مسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية . وقد شرح الوفد التونسي المخاطر التي تهدد بناء الديمقراطية في تونس وخاصة الفشل الذي رافق المرحلة الثانية للانتقال الديمقراطي -بعد الانتخابات -والأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد ومخاطر الوضع الأمني وتداول الأسلحة والتضييق على النشطاء والمثقفين والإعلاميين وصعوبة إجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة في واقع الأوضاع الحالية . وطالب الوفد أن تكون المرحلة الانتقالية الثالثة مرحلة تؤسس لديمقراطية حقيقية ، وذلك بان تتخذ إجراءات عملية ، منها أن تجري الانتخابات في أجل معقولة (سنة على الأقل) وان يقع الاتفاق على خريطة طريق تتضمن المصادقة على قانون انتخابي (سنة أشهر) والإسراع بإنهاء الدستور في أجل لا يتجاوز الشهرين وكذلك المصادقة على قانون الهيئة المستقلة للانتخابات والتأكيد على حيادية القضاء العمومي ، المساجد والإدارة والمؤسسات التعليمية وأخيرا مراقبة تمويل الأحزاب والجمعيات ، على أن لا يتم ذلك دون استقلالية المؤسسة القضائية و دون ضمان دور المحكمة الإدارية في النزعات الانتخابية وكذلك في مراقبة دستورية القوانين.



حسب استطلاع للمعهد الجمهوري الدولي: اغلب التونسيين غير مرتاحين للوضع الاقتصادي الحالي، يحبذون حكومة ديمقراطية ولم يقرروا بعد لمن سيصوتون

نشر المعهد الجمهوري الدولي (مؤسسة أمريكية قريبة من الحزب الجمهوري) يوم 3 ديسمبر 2013 دراسة استطلاعية على عينة شملت 1236 تونسيا، أجريت بين 1 و12 أكتوبر 2013 وقد شمل الاستطلاع العديد من الأسئلة تمحورت حول الوضع السياسي والاقتصادي والأمني والأحزاب السياسية وكذلك حول نوايا التصويت في الانتخابات.

أول ما يمكن استنتاجه أن التونسيين واعون بخطورة الوضع الاقتصادي، حيث يرى 57 بالمائة من المستجوبين أن الوضع الاقتصادي سيئ جدا و25 بالمائة انه سيئ.

"هل تونس بلد ديمقراطي"؟ الإجابة، في أغلبها، تراوح بين ديمقراطية منقوصة، 36 بالمائة وبين غياب الديمقراطية، حيث يرى 34 بالمائة إنها ليست ديمقراطية، 11 بالمائة فقط يرون أننا نعيش ديمقراطية حقيقية.

كذلك نسبة هامة من التونسيين تحبذ حكومة منتخبة ديمقراطيا (46 بالمائة) بينما يرى 29 بالمائة من المستجوبين انه في بعض الأحيان تكون حكومة غير ديمقراطية محبذة. لكن جل المستجوبين متمسكون بالديمقراطية، حتى على حساب عدم الاستقرار، حيث يفضل 53 بالمائة منهم حكومة منتخبة ديمقراطيا حتى لو أدى ذلك إلى غياب الأمن والاستقرار، بينما يرى 39 بالمائة أن الازدهار والاستقرار أهم، حتى لو كان ذلك في واقع حكومة استبدادية.

عن دور المجلس التأسيسي في الحياة السياسية، ترى نسبة هامة من المستجوبين (46 بالمائة) انه يقتصر على كتابة الدستور بينما ترى نسب ضعيفة أن له دور اقتصادي أو اجتماعي أو أمني.

في خصوص نوايا التصويت فإن 27 بالمائة فقط من المستجوبين يعرفون لمن سيصوتون، أما النسبة الأهم فإنها لازالت لا تعرف لمن ستصوت (40 بالمائة) وهناك نسبة هامة أخرى (31 بالمائة) لا تنوي التصويت بتاتا في الانتخابات المقبلة.

أما عن المستوى التعليمي للمستجوبين، فإن جلهم يراوح بين المستوى الابتدائي 25 بالمائة والثانوي 36 بالمائة. 12 بالمائة فقط لهم مستوى تعليمي جامعي.



الذكرى الأولى لأحداث الرش بسليانة: سليانة لن تنسى



أحي أهالي سليانة، الوسط الغربي، وكذلك منظمات المجتمع المدني والقوى الديمقراطية الذكرى السنوية الأولى لأحداث الرش تحت شعار "سليانة لن تنسى".

ففي أواخر نوفمبر 2012، احتج أهالي المنطقة على غياب التنمية والتشغيل، مطالبين بالحوار مع السلطة.

بالمقابل جابهتهم قوات الأمن بالقنابل المسيلة للدموع المنتهية الصلاحية (حسب تقرير اللجنة المستقلة للتحقيق في الأحداث) والرش الذي أسفر عن عديد الإصابات الخطيرة، في العينين خاصة، لازال المصابون يعانون أثارها إلى اليوم.

اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان طالبت، في بيان صادر بتاريخ 27 نوفمبر 2013، بمحاكمة كل من تثبت إدانته في استعمال القوة المفرطة ضد الأهالي مهما كانت مسؤوليته في السلطة.

كما بادرت بتنظيم اجتماعا بالاشتراك مع منظمات في الهجرة وبمساندة النقابات الفرنسية في بورصة الشغل بباريس يوم 5 ديسمبر 2013، ذكرى اغتيال الزعيم الشهيد فرحات حشاد، أعطى خلاله الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بسليانة، نجيب السبتي، شهادته حول الأحداث.

كما ستواصل اللجنة التنسيق مع النقابات الفرنسية من أجل تنظيم زيارة مساندة إلى سليانة خلال الأسابيع القادمة.



مؤتمرات وقيادات نسوية



أختتم المؤتمر العاشر لجمعية النساء الديمقراطيات أشغاله يوم الأحد 24 نوفمبر 2013 وبعد أن تداول المؤتمرات قضايا عديدة تخص المساواة ومقاومة العنف ضد المرأة واقتراح الحلول لمجابهة الإرهاب، اتخذهن مكنبا تنفيذيا جديدا.

للتذكير فان جمعية النساء الديمقراطيات تنشط منذ ثمانينات القرن الماضي وتعمل على مواجهة أشكال التمييز ضد المرأة ومحاولة تغيير العقلية الأبوية السائدة وتحقيق المواطنة الكاملة للمرأة. كما كان لها دور هام ضمن الجمعيات المستقلة القليلة قبل الثورة في مواجهة الديكتاتورية. وكذلك دور في المرحلة الانتقالية في مواجهة محاولات التراجع عن مكاسب المرأة.

الى ذلك عقدت جمعية القضاة التونسيين مؤتمرها يومي 7 و8 ديسمبر 2013 تحت شعار: "استقلال السلطة القضائية استحقاق ثورة الحرية والديمقراطية". المنظمات والجمعيات التي حضرت افتتاح المؤتمر عبرت عن مساندتها للجمعية وللقضاة عموما في دفاعهم عن "استقلاليتهم واستقلالية السلطة القضائية والتصدي لتدخل السلطة التنفيذية في سيرها". (جريدة المغرب- 10 ديسمبر 2013)

القاضية روضة القرافي عوضت القاضية كلثوم كنو في رئاسة الجمعية . هذه الأخيرة رفضت الترشح مرة أخرى لأنه "لا يمكن الحديث عن ديمقراطية دون تداول على المسؤولية" ولأنها أرادت أن تبلغ "رسالة

التداول إلى عديد الأطراف السياسية والجمعياتية" التي تريد احتكار المناصب، رغم ما في ذلك من مزار. " (المصدر السابق)

يذكر أن جمعية القضاة التونسيين كانت ضحية قمع بن علي منذ سنة 2005 حين طالبت باستقلال السلطة القضائية وإعادة هيكلة المجلس الأعلى للقضاء الذي كان يرزح تحت قيود السلطة التنفيذية.

تقرير هيومن رايتس ووتش حول زيارة أماكن الاحتجاز: طول في فترة الاحتجاز وغياب ضمانات الدفاع وتجاوزات مادية في أماكن الاحتجاز

أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريرا في نوفمبر 2013 تحت عنوان: "ثغرات في النظام: وضعية المحتجزين على ذمة التحقيق في تونس" وأكدت المنظمة أن فترة الاحتجاز الأولى هامة جدا في التحقيق مع المشتبه فيه حيث "يمكن أن تحدد مصير ما تبقى من الإجراءات القضائية."

وان سجل التقرير ان هناك تغيير في تعامل السلطات التونسية "منذ انتفاضة 2011"، حيث يمكن للمنظمات الحقوقية زيارة أماكن الاحتجاز ألقان، إلا أن المنظمة سجلت "ثغرات خطيرة في القوانين والسياسات المتبعة ورداءة ظروف الاحتجاز وانتهاك سلامة الإجراءات وعديد حالات سوء المعاملة أثناء الإيقاف والاستجواب". خلال زيارتها لأربعة مراكز احتجاز أول المؤاخذات التي سجلتها المنظمة هي السماح للاحتجاز المشتبه فيه لمدة قد تصل إلى ستة أيام، فترة طويلة "لا تتناسب مع ما ينص عليه القانون الدولي"

ضمن الثغرات الأخرى، عدم وجود مساعدة قانونية منذ بداية التحقيق، إذ لا يوجد المحامي إلا عند مثول المشتبه فيه أمام التحقيق وبعد أن أمضى على محضر الشرطة. آنذاك يكون الأمر متأخرا، حيث يمكن أن يكون المتهم "قد وقع على اعترافاته تحت الإكراه."

أيضا وان صادق المجلس التأسيسي على قانون إنشاء هيئة وطنية لمقاومة التعذيب يخول لها زيارة كل أماكن الاحتجاز، فان القانون يسمح للمسؤولين برفض زيارة الهيئة في بعض الحالات التي لم توضح بشكل دقيق.

التقرير سجل كذلك عديد التجاوزات كالنقص في الطعام للمحتجزين وسوء الظروف الصحية واكتظاظ الزنازين وسوء المعاملة أثناء الاعتقال وعند الاستجواب. في ختام توصياتها، تقترح المنظمة "إصلاح سريع لمجلة الإجراءات الجزائية وإضافة الحق في الاتصال بمحام منذ بداية الاحتجاز." كما توصي بعدم اعتماد الأدلة التي تنتزع تحت التعذيب أو سوء المعاملة. وكذلك تخفيض مدة "المراجعة القضائية لقرار الاعتقال."

HUMAN
RIGHTS
WATCH



بعد ثلاث سنوات على انطلاق الحركة الاحتجاجية في سيدي بوزيد: «دار لقمان أسوأ من حالها»



يوم 17 ديسمبر 2013، تكونت ثلاث سنوات كاملة على إضرار محمد البوعزيزي النار في نفسه وبداية الحركة الاحتجاجية المنادية بالتنمية والتشغيل والتوازن الجهوي في سيدي بوزيد. لا شيء تغير في هذه الولاية التي تعذ أكثر من 418 ألف ساكن، جلعهم في الارياف فنسبة البطالة اليوم تصل الى 24,4 بالمائة، أعلى نسبة في تونس، يمثل خريجو المعاهد العليا والجامعات 57.1 بالمائة منها (القدس العربي 2013-12-17). ورغم الوعود الحكومية خلال السنتين الماضيتين في تحسين البنية التحتية وتشجيع الاستثمار إلا أن المشاريع المبرمجة قد تأخر إنجازها ولم تر النور إلى حد الانفالفلاحة التي تشغل نصف السكان النشيطين تشكو عديد العوائق، منها الصبغة العقارية المعقدة للأراضي الفلاحية والاستغلال الفاحش لليد العاملة النسوية (معدل الأجر الفلاحي للنساء يساوي 5 دنانير، جريدة المغرب 18 ديسمبر 2013)

أما القضية الأخرى فهي ارتفاع نسبة الأمية، حيث أن نسبة من ليس لهم أي مستوى تعليمي أو لهم مستوى التعليم الابتدائي تتجاوز 34 بالمائة وكما رفض سكان سيدي بوزيد حضور المسؤولين الحكوميين السنة الماضية احتجاجا على عدم الوفاء بوعود التنمية، فأنهم يرفضون حضورهم هذه السنة قال لزه القمودي الكاتب العام للاتحاد الجهوي بسيدي بوزيد أنهم كمجتمع مدني يرفضون حضور الرؤساء الثلاث "لأن كل ما فعلوه هو تفكير منطقتنا. ليست لهم أية مصداقية" (القدس العربي، 2013-12-17 ولخص منجي الشعبي، ناشط جمعياتي، الوضع بقوله

مرت ثلاث سنوات ولم يتغير شيء في هذه المنطقة الغارقة في البؤس "وأضاف "الشيء الوحيد الذي تغير في سيدي بوزيد هو بناء جدران عالية حول مؤسسات الدولة" (المصدر السابق)